

عناصر التكامل الوظيفي بين القطاع الوقفي ودور الدولة الحديثة -إشارة إلى حالة الجزائر-

Elements of functional integration between the role of waqf sector and e modern state - case of Algeria

د. اسماعيل مومني
أستاذ محاضر صنف أ
جامعة سطيف 1 ، الجزائر
smailmoumeni@gmail.com

تاريخ قبول النشر 2018/12/25

تاريخ الإرسال: 2018/05/03

الملخص:

لا يزال الفكر الاقتصادي الوضعي غير مستقر في تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة حيث ظل هذا الحيز يضيق تارة ويتسع أحيانا تبعا لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفي كل الحالات ظل البحث مستمرا حول تحقيق عنصر الرّشادة لهذا الدور بحثا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية وقد فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة المشكلة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية؛ إعادة الاعتبار للقطاع الوقفي والتطوعي، وعودة الاهتمام بتطويره على المستوى العالمي والإقليمي. وي طرح هذا المقال أهمية توظيف القطاع الوقفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة عبر تحقيق عناصر التكامل الوظيفي بينهما

الكلمات المفتاحية: التكامل الوظيفي، القطاع الوقفي، الدولة الحديثة، الاقتصاد الجزائري

Abstract:

The conventional economic thought still unstable in subject precise the economic and social role of the state. This role expands and squire according to the development of economic and social conditions. In all situations, researches continue to achieve rationality of this role in sick of economic and social efficiency. This article presents the importance of implement waqf sector to, achievement of economic and social objectives modern state through the achievement of the elements of functional integration between them

Key Words : Functional integration, the waqf sector, the modern state.

تمهيد:

تبرز أهمية التكامل الوظيفي بين القطاع الوقفي ودور الدولة في اقتصاديات الدول الحديثة بالنظر لما تعانيه موازنات تلك الدول من أعباء، غير أن تحقيق فعالية هذا الدور يتطلب في اعتقادنا -ضرورة الدمج الكلي للنظام الوقفي في المنظومة المالية والاقتصادية الوطنية، وضمن هذا الإطار يتم ربط النظام الوقفي بالموازنة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يتطلب البحث عن الطرق والسبل والآليات التي من شأنها ترتيب هذا الاندماج بحسب متطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تطور دور الدولة الحديثة في النظرية الاقتصادية

إنّ التعرض إلى دور الدولة الاقتصادي عبر مختلف النظريات الاقتصادية ليس باليسير وعليه سوف نختصر تطور هذا الدور انطلاقاً من مدخل نظريات التوازن العام.

1- مرحلة انحسار الدولة الحارسة: حيث كانت الدعوة لإعادة النظر في دور الدولة موازاة بالحالة المقلقة التي مرّ بها النظام الرأسمالي منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين والمتمثلة في تفسير التقدم الاقتصادي المرافق للفقر والانتشار الواسع لأطروحات ماركس الاشتراكية والقلق من التحول الرأسمالي إلى عصر الإمبريالية وما حملته من تجرد عن القيم الأخلاقية، كذلك ساعدت الأحداث المتسارعة على المستوى الدولي خاصة الحرب العالمية الأولى وما تركته من آثار اقتصادية سيئة على المستوى الاجتماعي ومستوى أداء الاقتصاديات الرأسمالية، الأمر الذي وضع النظام الرأسمالي أمام تحدٍ حقيقي أمام نمو القوى الداعية إلى التغيير بالقوة أو الإصلاح عبر الاهتمام بجانب الطلب الذي كان مهملاً في النظرية الاقتصادية التقليدية، والتي كانت تسلم بصحة قانون الأسواق "السايب" وفروضه القائلة بأن العرض يخلق الطلب عليه وليس هناك خشية من الإفراط في الإنتاج إذ لا بد من التوازن بين العرض والطلب الذي سيفضي إلى إيجاد دور تدخلي للدولة بعد أن كانت كل الأطروحات منذ آدم سميث وريكاردو تؤكد أن نظام اقتصاد السوق هو من الدقة بمكان حتى أنه يستطيع أن يوازن نفسه بدقة وكفاءة عالية دونما تدخل من الدولة.

2- مرحلة بروز دولة الرعاية: إنّ كل الدعوات المشككة في دور الدولة الحارسة؛ لم تتكامل إلا مع انبثاق الكلاسيكية الجديدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والتي أفضت إلى بروز مفهوم الرفاهية أو بالأحرى دولة الرفاهية (Welfare State): وقد تجسدت هذه المفاهيم بعد الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1932م): حيث أصبحت هناك قناعة تميل إلى الاعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق¹: وهكذا استكملت النظرية الاقتصادية الوضعية إطارها النظري في دخولها

مرحلة دولة الرفاهية لا لكي يستقيم القول بأن الدولة عادت للتدخل في الشأن الاقتصادي؛ بل لتحديد الدور الجديد للدولة في الفعاليات الاقتصادية، وذلك بقلب البنية الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية من اقتصاد عرض إلى اقتصاد طلب، حينما أوجد "كينز" دورا جديدا للدولة في الفعالية الاقتصادية وهو تنشيط الطلب.

3- دولة الرعاية بين الازدهار والانحسار

رغم أن استخدام مصطلح دولة الرفاه في التاريخ المعاصر برز في ألمانيا في ثمانينات القرن التاسع عشر- أين كانت تطلق " دولة الرفاه (welfare state)" مقابل دولة الحرب (Warfare State)، إلا أن المصطلح درج استخدامه بشكل جلي ابتداء من الثلاثينات من القرن العشرين) وينصرف مفهوم دولة الرعاية إلى السياسات الحكومية والنشاطات الاقتصادية التي تدف إلى توفير الحد الأدنى من الخدمات والضمان الاجتماعي التي تدف إلى تحقيق الكفاءة في توجيه الموارد والعدالة في توزيعها مع توافر الإمكانية الإدارية لتحقيق ذلك² وما يمكن الإشارة إليه أن دولة الرعاية أو الرفاه لا تتجلى في صورة فريدة بل تأخذ أنماطا مختلفة) مما يعكس الاختلاف بين الدول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعلاقات الاجتماعية وربما التكوين التاريخي] وفي جميع الدول التي اتبعت سياسات الرعاية هناك أشكال مختلفة لهذه الرعاية وحدودها وشروطها إلا أنه يمكن القول أن هناك حدا أدنى من الالتزامات الحكومية من شأنها مساعدة المواطن على تحقيق احتياجا م الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية حتى توصف بأنها دولة رعاية يمكن وصفها بالمبادئ والمحددات والتي تتمثل في الاستقرار الاجتماعي والعدالة وتحقيق التوظيف الكامل، وضمن الدول الصناعية هناك نموذجان رئيسيان لدولة الرعاية :

أ- نموذج الولايات المتحدة الأمريكية : حيث يتميز الاقتصاد بالحرية من القيود: ويتصف سوق العمل بالمرونة. وعموما أداء اقتصادي جيد، حيث الارتفاع في الأجور والتنافسية القوية وفي مقابل هذا الأداء فإن هناك تباين في توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر .

ب- نموذج الدول الأوروبية (خاصة الاسكندنافية) : حيث يوجد تقليد عريق في دور " دولة الرعاية " وتنظيمات العمال وإيلاء أكبر لأهمية سياسات الرعاية الاجتماعية" ونتيجة لذلك فإن اقتصاديات هذه الدول تتميز بعدم مرونة أسواق لعمل] وعدد كبير من السكان يعتمد على معونة الدولة الأمر الذي ساهم في إرهاب تمويل نظام الضمان الاجتماعي، وهذا ما جعل " اثنان من أبرز الاقتصاديين المعاصرين " دريزومالينفاد (Dreze and Malinvaud) ينتقدان دولة الرفاه لما لها من نتائج اقتصادية سلبية أهمها³:

- سياسات حماية الدخل أو التأمين الاجتماعي تسبب عدم المرونة في وظائف وآلية سوق العمل؛

- برامج الرعاية تزيد من حجم القطاع الحكومي مما يؤدي إلى تدهور مستويات الكفاءة في الأداء، وتمويل الأنشطة الحكومية يزيد من حجم الإيرادات التي ينبغي توفيرها، ومن ثم حجم الضرائب التي ينبغي فرضها .

- برامج الرفاه قد تقود إلى عجز متراكم وزيادة في حجم الدين العام، ليس هذا فحسب بل حتى التحولات المهمة على الصعيد العالمي خاصة انهيار المعسكر الاشتراكي ومن ثمة اختفاء البديل العالمي للرأسمالية وسرعة العولمة المالية والاقتصادية والانهيار النسبي للدولة القومية وعوامل أخرى قد تضافرت لتخلق تحديات صعبة حقيقية لمفهوم دولة الرعاية واستمرارها "فمن الدول الاسكندنافية والاتحاد الأوروبي وفي استراليا ونيوزلندا في الشرق ودول وسط أوروبا وآسيا والشرق الوسط وشرق آسيا هناك جهود حثيثة لإجراء تقييم شامل وموضوعي لسياسات الرعاية الاجتماعية والرفاه المتبع، وتقدير دقيق للمنافع التي تتأتى منها والتكاليف التي تترتب عليها، وحصر للآثار التي تنجم عنها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والبعيد، فبعد أن كانت تلك السياسات تعبر عن حالة من التقدم الاجتماعي وتوظف في النتائج الاقتصادية لصالح الفرد والأسرة في المجتمع، فهي الآن محل تساؤل وانتقاد للاعتقاد بأنها قد ساهمت في إضعاف آلية السوق وتدهور حوافز العمل والإنتاجية و التنافسية⁴، والحقيقة أن هناك تنوع في تفسير أزمة دولة الرفاهية السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن يمكن حصر هذه التفسيرات في نظرتين :

أ- هناك تفسير ينطلق من زاوية الاقتصاد الكلي حيث يرى الباحث "James O'connor" أن الدولة الرأسمالية كونها مضطرة للبحث عن التوازن بين وظيفتين كبيرتين، وظيفة تخص التراكم الرأسمالي ووظيفة للشرعية التي تفرض إعادة التوزيع⁵ والحفاظ على هذا التوازن صعب وفي العادة يكون على حساب إعادة التوزيع في ظل قيود التراكم ، وهو تفسير يؤيده الأستاذ "Jurgen Habermas" " حيث يرى أن ديمقراطية النظام سوف تزيد من المطالبة بمزيد من الرفاهية الاجتماعية في ميدان الصحة والتعليم وهو ما يعجز عنه النظام في توفير التمويل اللازم لها.

ب- هناك طرح ينطلق ويميل أكثر نحو مفاهيم الاقتصاد الجزئي ويتعلق بما قدمه "Fred Hirsch" الذي يركز في تفسير أزمة دولة الرفاهية على التصرفات الفردية بدلا من رشادة الدولة" حيث يعتقد أن السلع والخدمات المقدمة من طرف دولة الرفاهية تعتمد على الأموال المكتسبة من ذوي الدخل المرتفعة بفعل الأعباء الضريبية وبفعل سعي الأفراد باستمرار للحصول على هذه الخدمات يتحتم على دولة الرعاية الاستجابة لهذا الطلب" وجرّاء انتشار هذه الخدمات في المجتمع فقدت جاذبيتها فتحول الطلب نحو أموال وخدمات أكثر جودة أي أن التوسع في الخدمات قابله انخفاض في منفعتها وهو ما أيده الاقتصادي "A.O. Hirschman" عندما ربط انحسار دولة الرفاهية بتراجع نوعي للخدمات الممنوحة بفعل الزيادة المفرطة لغرض الخدمات الممنوحة" والذي قابله انتشار رهيب للطلب عليها، فأزمة دولة الرفاهية هي أزمة نمو أكثر منها أزمة مجتمع⁵ وهذا الطرح تؤيده إلى حد ما الوقائع الاقتصادية⁵ فبينما استطاعت دولة الرفاه لعدة عقود أن تمول نفسها بقدر كبير بفضل ثمار النمو إلا أنها أفضت في المقابل إلى نمو متعاظم السرعة

في الضرائب والإنفاق العام وكان من توابعها عجز بالغ في المالية لم تفلح في علاجه هذه الضرائب المرتفعة؛ بل شكل ضريبة عكسية لنظام دولة الرفاه تصاعدت معها النداءات للتراجع عنها فمع الارتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي في هذا المجال؛ فإن معدلات النمو في كثير من الدول الصناعية لم تكن كافية لتحقيق الهدف المنشود في توفير العمالة للجميع وبذلك انتهت حلم بناء مجتمع المساواة برغم عظم الثروات التي امتلكتها دولة الرفاه⁶.

ثانيا:مراجعة دور الدولة وترشيد مجالات تدخلها في النشاط الاقتصادي

أمام الدعوات المتواصلة لمراجعة دولة الرفاهية خاصة من جهة طرق تسيير الخدمة العمومية وإفراطها في الإنفاق العام خاصة من تيار المحافظين الجدد⁶ ومدرسة شيكاغو التي تعارض بشدة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية انطلاقا من الفكرة السائدة لديهم أن "الدولة مدير مسرف" ظهرت آراء متباينة لم تحدد مجال دقيق لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لكن كل هذه الآراء تتفق على ضرورة ترشيد دور الدولة ومنها:

1- العقد الاجتماعي: يقترح "James Buchaman" عقد اجتماعي جديد" من خلاله يتفق الأغنياء مع الفقراء على إزالة التدخل العمومي للدولة مقابل تعويض نقدي⁷، ويبدوا أن هذا الطرح غير واقعي كونه يميل إلى المجتمع المثالي⁷ حيث لم يحدد الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذا العقد⁷ وكذا المؤسسات والتقنيات التي تنساب عبرها هذه التحويلات.

2- بيع الأعباء العمومية: هناك اقتراحات قدمها " تيار الخيارات العمومية "" ومؤداه أن بيع الأعباء العمومية عن طريق عقود امتياز والتي يكون فيها الالتزام بالنتائج وليس وسائل التنفيذ سوف تؤدي إلى مطاردة التبذير، ويعتبر هؤلاء أن هذه الطريقة تضمن الاستقرار المالي للسلطة والفعالية الكبيرة في تسيير الخدمة العمومية خاصة في بعض المؤسسات الاجتماعية بكونها ناقلة التبذير الاجتماعي والمالي كالمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والاستشفائية⁸.

إنّ هذا التباين في الاقتراحات مرده إلى التناقضات التي مر بها الفكر الوضعي في مجال تدخل الدولة عبر مراحل تطوره، والذي انتهى من هذا المنظور إلى اتجاهين : إما الإفراط في تدخل الدولة في كل مجالات النشاط الاقتصادي وهو ما جسده النظر الاشتراكية: وإما نزعة وسيطرة تامة للقطاع الخاص في كل المجالات وهو ما تبلور في كل مراحل تطور الاتجاه الرأسمالي: والخلاصة في هذا التباين في الرأيين هو محاولة بلورة تصور يجيب عن إشكالية شغلت الفكر الاقتصادي الحديث يلخصها التساؤل التالي: كيف يمكن تنظيم الملكية وبالتالي مجال تدخل الدولة بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد في إطار من العدالة الاجتماعية ؟

لا يمكن في كل الأحوال والمواقف الاتجاه إلى إلغاء أو حتى تغليب نزعة لنوع معين من الملكية سواء عامة أو خاصة، وهو ما برهنت عليه الوقائع الاقتصادية الحديثة*

ثالثا- تنامي الضغوط الداعمة للتكامل بين دور الدولة والقطاع الوقفي:

1- مبررات مراجعة دور الدولة في الاقتصاد الجزائري إنّ الدعوة إلى ضرورة مراجعة دور الدولة في الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الجزائري، أضحت عملية ضرورية بالنظر إلى عدة مبررات بالنظر إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري إلى أربعة عوامل متكاملة ومتداخلة وهي:

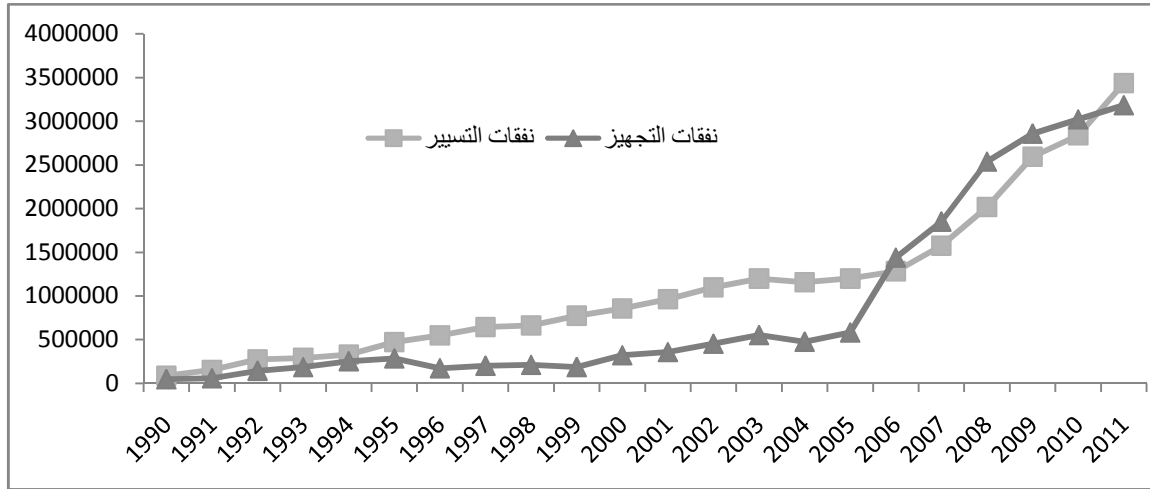
أ- المبررات الاقتصادية والنظامية: والمتتمثلة في النموذج أو الهيكل الحالي للاقتصاد الوطني كدور الدولة، شكل الملكية... الخ.

ب- المبررات الاجتماعية: المتمثلة في ضغط الطلب على الخدمة العمومية.

ج- المبررات المالية: المتمثلة في التسيير المالي الناتج عن تقلبات سعر المحروقات.

إن هذه العوامل وبالنظر إلى هيكل الاقتصاد الجزائري الحالي، قد ولدت ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وجعلت نفقات التسيير ترتفع من سنة إلى أخرى كما يبرزه البيان التالي:

الشكل رقم (1) منحني تطور نفقات التسيير والتجهيز بالجزائر في الفترة 1990-2011 (مليار دينار جزائري)



المصدر: أرقام الموازنة العامة السنوية الواردة في الجريدة الرسمية من 1990-2011

تظهر البيانات السابقة الارتفاع المستمر لمعدلات الإنفاق العمومي في الجزائر، وهو ما يدعو إلى ضرورة إشراك القطاع الوقفي في ترشيد النفقات العمومية بتحميله جزء من هذه الأعباء؛ خاصة في القطاعات ذات الأهمية القصوى كالتعليم والصحة.

د- المبررات المتعلقة بضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر: معظم الدعم في الجزائر يفيد الأغنياء أكثر مما يفيد الفقراء. ويقدم الرسم البياني أدناه بعض الأدلة المثيرة للاهتمام. فنجد أن أغنى 20% من الجزائريين يستهلكون ستة أضعاف ما يستهلكه أفقر 20% من السكان من الوقود. وهذا ليس بالأمر المستغرب نظرا لأن الأغنياء غالبا يقودون السيارات أكثر من سواهم. وهذا يعني أن دعم الوقود له طابع تنازلي، أي كلما

زاد المرء ثراء زادت درجة استفادته من الدعم. وهناك كثير من أشكال الدعم الأخرى في الجزائر لها طابع تنازلي، وبدرجات متباينة. وعلى سبيل المثال، نجد أن دعم الكهرباء يعود بالنفع بشكل غير متناسب أيضا على الأغنياء، الذين يحصلون على إمدادات الكهرباء على الأرجح من شبكة الكهرباء الوطنية ويسكنون في بيوت أكبر مكيفة الهواء.

إن تكلفة الدعم في الجزائر باهظة، وهو أمر أكثر إثارة للتحديات في الوقت الذي تواجه فيه البلاد عجزا غير مسبوق في المالية العامة بعد هبوط أسعار النفط العالمية. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن تكلفة الدعم على الحكومة بلغت قرابة 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 - وهو نفس مقدار العجز في المالية العامة تقريبا وضعف موازنتي وزارتي الصحة والتعليم مجتمعيتين. ويمثل الدعم التنازلي لمنتجات الطاقة أكثر من نصف هذه التكلفة.

والخلاصة أن نظام الدعم في الجزائر الدعم الكافي يفتقر إلى الكفاءة ويتسم باللاعادلة، كما يتسبب في حدوث تشوهات في الهيكل الاقتصادي

إن هذه الضغوط حتما، وفي ظل واقعنا المفرز للأزمات الاقتصادية المتعاقبة، وأمام تراجع رهيب للقوة الاقتصادية للدولة الحديثة، وتناقض مواردها - والجزائر ليست بمنأى عن ذلك - يفرض عليها البحث عن علاقة التكامل والمشاركة في تأدية الخدمات العامة مع النظام الوقفي، وهذا طبعا يتطلب بعض التغييرات والإصلاحات في الدولة ومؤسسا ١ وتوجها ٢.

2-توظيف القطاع الوقفي في إعادة التوازن لدور الدولة الاقتصادي: لا يمكن الإغفال أو التقليل من قدرة القطاع الثالث وأجلّ صوره ممثلا في القطاع الوقفي القدرة على ملء حيز الفراغ بين القطاعين العام والخاص وفي هذا نعتقد أنه يمكن للقطاع الوقفي في حاضرتنا أن يحقق التوازن بين الرأيين ويحدد المجال الأمثل لتدخل الدولة حيث إن وجود القطاع الوقفي في المجتمعات يجعله يؤدي هذا الدور بمقدار الموارد المخصصة له والموجهة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير فترفع مساهمته الإيجابية في مجال الخدمات العامة ... هذا الوضع سوف يساهم بنسبة معتبرة في تخفيض النفقات العامة التي أصبحت ضرورة ملحة من جهة ويؤدي إلى مشاركة أصحاب الأموال في تمويل الخدمات العامة من جهة ثانية، ويساهم في تخفيض تكاليف إدارة وتسيير تلك الخدمات بنسبة تقدر بالفرق بين التكاليف العامة والتكاليف المرتبطة بصيغ التسيير التكافلي من جهة ثالثة، ثم إن عملية تحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة في تغطية الأنشطة العامة وبالتالي يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور وتكاليفه الناتجة عن :

أ/ تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد بتكاليف تسييرها وإدار ١ /ج- التكاليف الناتجة عن التمويل التضخيمي أو القائمة على المديونية الربوية فهذه التكاليف تصبح معدومة ولا تتحملها الدولة وتصبح

مغطاة بموارد القطاع الوقفي وهذا سوف ينعكس إيجاباً على الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد العام، حيث يحدث انتقال تيار من القوة الشرائية في المجالات الاستهلاكية التفاعلية إلى استثمارات اجتماعية أساسية.⁹

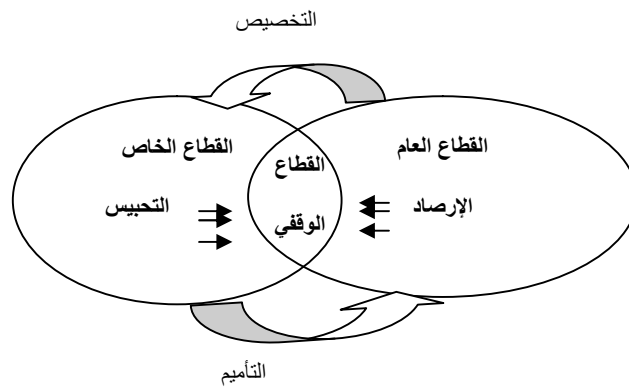
رابعاً: مداخل التجديد المادي الوظيفي والاستثماري للقطاع الوقفي في الاقتصاد الجزائري

إنَّ التجديد المادي والوظيفي للقطاع الوقفي في الاقتصاد الجزائري سوف يساهم في كفاءة تخصيص موارده، والتخفيف من أعباء الموازنة العامة للدولة عن طريق توفير ما يمكن أن نسميه بالإنتاج الوقفي، وعلى مستوى آخر فإن مجالات التجديد المادي والوظيفي؛ حتماً سوف تساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والتنمية.

1- مدخل تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري

سبق وأن بينا في عنصر سابق من الدراسة الجوانب النظرية لموضوع الكفاءة الاقتصادية، والذي يهدف بالأساس إلى التخصيص الأمثل لموارد الدولة خاصة في مجالات الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، فبإمكان القطاع الوقفي أن يؤدي دوراً بارزاً في هذا المجال، عن طريق توفير السلع والخدمات الوقفية في المجتمع، وهو ما يعني محاولة خلق حيز للإنتاج الوقفي، الذي يمثل مجالاً مشتركاً بين القطاعين العام والخاص كما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم (2): القطاع الوقفي وعملية بناء المجال المشترك بين القطاعين العام والخاص



المصدر: من إعداد الباحث

إن هذا التصور للإنتاج الوقفي نعتقد أنه سيساهم في تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها بكفاءة، وذلك بالنظر إلى مستويين:

أ-المستوى النظري: إنّ عملية بناء المجال المشترك بين المجتمع والدولة؛ سوف يؤدي إلى التخصيص الأمثل لموارد الدولة والمجتمع على حد سواء، عن طريق قناتي التحجيس والإرصاد للفوائض المالية والموارد الاقتصادية.

ب- المستوى التطبيقي: فإن هذه العملية مهمة بالنظر إلى الهيكل الحالي للاقتصاد الوطني في مجال تخصيص الموارد، والمتهم بأنه اقتصاد مبدد للثروة، فيكفي أن نشير أن إحدى الدراسات المتعلقة بحساب مضاعف الإنفاق العمومي للفترة 2001-2009- وبناء على معطيات حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات والادخار وكذا الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك المستخلصة من الجداول الاقتصادية التجميعية المنشورة من طرف الديوان الوطن للإحصاء **ONS**، أعطت قيمة متوسطة تساوي: $K = 0.90$ ، وهو ما معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2001-2009 أدى في المتوسط إلى تأكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار، وأشارت الدراسة كذلك أن متوسط الميل الحدي للاستيراد خلال الفترة 2001-2009 هو: $m = 0.80$ ، وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80%، أي إن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 80 سنتيما للخارج لاستيراد السلع والخدمات، والباقي حوالي 20 سنتيما فقط يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية¹⁰.

إن هذه النتائج وأرقام أخرى لا يسع المجال لتحليلها تبين الحاجة إلى قناة جديدة لترشيد الموارد الوطنية، ولا محيص هنا من تأسيس مجال مشترك بين المواد الخاصة والعامة، ويبدو أن هذا متاح ضمن عدة مجالات تضمن تحديد البنية المادية والوظيفية للأوقاف.

2-مدخل الحركة الاقتصادية والتنمية في الاقتصاد الوطني: يتعلق هذا المدخل بمدى مساهمة التجديد المادي الوظيفي والاستثماري للوقف في الحركة الاقتصادية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي، وكذا المستويات المختلفة لأبعاد التنمية في الجزائر، وبالنظر إلى خصائص الاقتصاد الجزائري؛ فإن هذا المدخل يبدو متاحا؛ بالنظر إلى تنوع مكونات أصول الثروة على المستوى الوطني، بين عقارية فلاحية، استخراجية، منقولة، ثروة نقدية ومالية... الخ، وهو ما يتيح تفاعل إيجابي للفوائض في أصول هذه الثروات مع وحدات العجز، والتيتشكل فئات واسعة عديدة في المجتمع، هي في حاجة إلى هذه الفوائض، كفتات الفقراء، البطالين، الدارسين، ذوي الاحتياجات الخاصة... الخ.

خامسا: عناصر تفعيل التكامل بين دور الدولة والقطاع الوقفي على المستوى الهيكلي

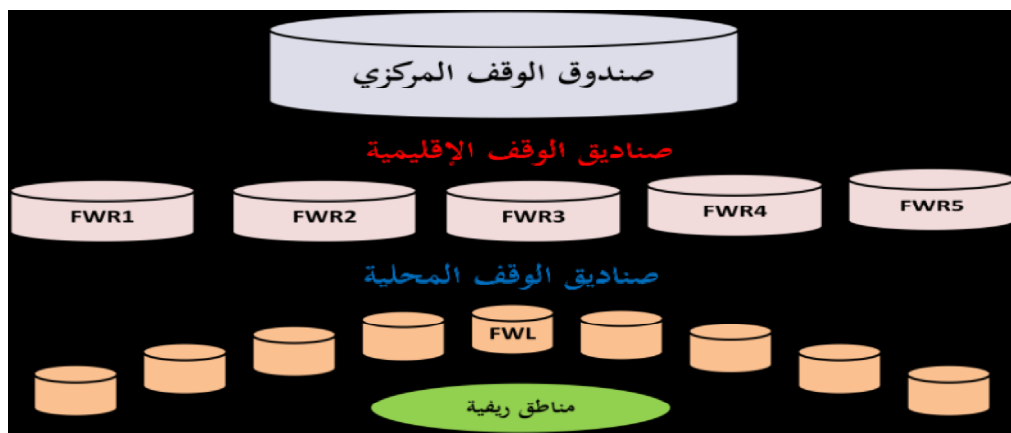
ويتجلى ذلك من خلال إعادة الهيكلة المؤسساتية للقطاع الوقفي في الجزائر بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمسار التنمية في الاقتصاد الجزائري، بحيث تتحدد من خلال هذه الهيكلة الجديدة عناصر تفعيل التكامل بين القطاع الوقفي ودور الدولة ويكون ذلك من خلال: وضع إطار مؤسسي جديد للقطاع الوقفي.

1-عناصر تفعيل التكامل بين دور الدولة والقطاع الوقفي على المستوى الفني(التطبيقي)

وهي امتداد للمحددات السابقة؛ حيث وفي حالة تحقق المتطلبات المنهجية والهيكلية للإدارة الوقفية يمكن التفكير في قوالب تنظيمية متعددة كالصناديق الوقفية، المشاريع الوقفية، الجمعيات الوقفية... إلخ، حيث يكون تحقيقها وفق صيغ مختلفة كالعقود والمؤسسات... إلخ، والتي من خلالها يتم إدماج وإشراك الفاعلين في العملية الوقفية، وفي هذا المجال يمكن الاهتمام بما يلي:

1-الصناديق الوقفية الوطنية والمحلية: والتي تمثل إطارا تنظيميا يتم من خلاله مزج كامل بين الوقف ومؤسسات الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل؛ حيث يوفر مرونة العملية الوقفية، ويمكن أن يستوعب هياكل تنظيمية أخرى كالجمعيات الخيرية، الصحية، التعليمية، الثقافية.... إلخ، وفي اعتماد الصناديق الوقفية من قبل الهيئة المشرفة على القطاع الوقفي يمكن تصور هيكله التنظيمي كما يلي:

الشكل رقم:3 هيكل تنظيمي للصناديق الوقفية على المستوى المركزي والمحلي



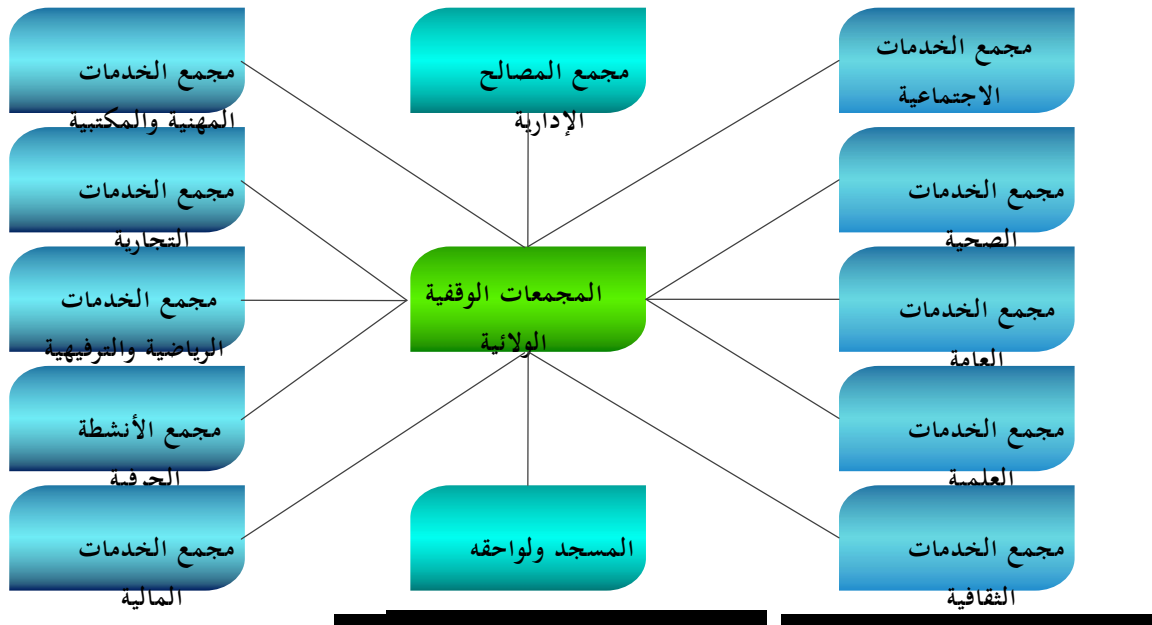
المصدر: راجح حسين، تصكيك مشاريع الوقف المنتج:آلية لترقية الدور التنموي ودعم كفاءة صناديق الوقف، مؤتمر الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 12-13 نوفمبر 2013 □ 05.

2- المشاريع الوقفية ذات التمويل المصغر: ، وفعالية هذه المشاريع هي القدرة الكبيرة على تحسين أوضاع الفئات الفقيرة؛ فمن خلالها يمكن أن تضمن مصدرا لتوليد الدخل لصالحها كما أن هذه المشاريع لا تحتاج إلى تمويل استثماري عالي، حيث يمكن تفعيل إدماج الوقف في التنمية المحلية من خلال دوره في تمويل المشروعات الصغيرة لأصحاب المهن، والصناع والمزارعين والتجار... إلخ ، عن طريق إقراضهم مبالغ لبدء مشاريعهم، أو شراء أدوات إنتاج لصالحهم.

3- مؤسسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي: حيث يمكن تدعيم التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني؛ أي القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع الوقفي بأدوات وعقود استثمارية، وذلك بالاستفادة أساسا من الأساليب الحديثة في تمويل مشروعات البنية الأساسية، كعقود البناء والتشغيل، ونقل الملكية، وبالتالي يمكن تطوير صيغ استثمارية يشترك فيها كل من القطاع العام، الخاص والوقفي في مشروعات أساسية كالكهرباء، الماء، الطرق... إلخ، بحيث تستفيد منها جميع هذه القطاعات، وترفع من كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد في الاقتصاد الوطني.

4- المجمعات الوقفية: يمكن أن يطلق مصطلح المجمعات الوقفية على مجموعة المرافق الوقفية التي تحوز حيز عقاري معين: وتضم مجموعة من المباني الوقفية تدعمها مرافق وقفية أخرى كالمصحات الوقفية المراكز الوقفية الخدمية والإنتاجية المختلفة.... إلخ، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم: 4 الأنشطة والخدمات التي تقدمها المجمعات الوقفية الولائية



المصدر: صالح صالحي رؤية استشرافية للمجمعات الوقفية في الجزائر، ورشة عمل حول تطوير مشروع المجمعات الوقفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بمشاركة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، جامعة سطيف 1، ماي 2013.

إن نجاح تحقيق هذا المشروع الطموح يتوقف على عدة اعتبارات منها:

أ- **الاعتبارات المتعلقة بدور الدولة:** حيث تبرز أهمية توفير الفضاءات العقارية اللازمة والمناسبة لاحتواء الجمع الوقفي، وكذا العمل على تفعيل دور الأوقاف اقتصاديا واجتماعيا، واعتباره أولوية في السياسات الحكومية.

ب- **الاعتبارات المتعلقة بالإطار التشريعي والقانوني:** وهنا تبرز الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة قانون الأوقاف في الجزائر بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في المجال الوقفي، بما يحقق توفير الاستقلالية الإدارية للهيئة المشرفة على المجمعات الوقفية، وكذا توفير الإطار الرقابي الفعال على إدارة وآداء الجمع الوقفي.

ج- **الاعتبارات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية:** حيث يجب انخراط الجمعيات ذات الأبعاد الخيرية ضمن أهداف الجمع، وكذا ضرورة إشراك الإعلام في التسويق والتعريف بفكرة الجمع الوقفي، كما تبرز الحاجة إلى تدريس التخصصات المرتبطة باقتصاديات وإدارة الأعمال الوقفية .

د- **الاعتبارات المتعلقة بالجانب التمويلي والاستثماري:** حيث إن تحقيق الاستقلالية المالية للمجمعات الوقفية تتطلب البحث عن عناصر تمويلية تتوافق وخصائص العملية الاستثمارية الوقفية، وهو ما يستدعي البحث عن صيغ تمويلية تعمل على تعبئة موارد القطاع الخاص نحو المجمعات الوقفية، وفي هذا الصدد يمكن الاهتمام بمايلي:

- تطبيق أنظمة عقود " البناء و الإدارة والتحويل " B.O.T لاعمار المجمعات الوقفية.
- الدخول في عقود المشاركة المنتهية بالتملك الوقفي، وغيرها من صيغ التمويل في المصارف الإسلامية.
- إنشاء صناديق وقفية تابعة لهيئة الجمع الوقفي تقوم بإصدار وثائق الصندوق، والتي قد تتمثل في: شهادات التبرع، أسهم وقفية، صكوك استثمارية تؤول إلى أوقاف

الخلاصة:

فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية المشككة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية؛ إعادة الاعتبار للقطاع الوقفي والتطوعي، وعودة الاهتمام بتطويره على المستوى العالمي والإقليمي.

وهو ما يتجلى فعلا في التطورات التي حدثت فعلا في الدول المتقدمة عبر الاهتمام به في مجالات حيوية للدولة كالتعليم والصحة

غير أن هذا الدور يغيب في التجارب الوقفية بالدول العربية ومنها الجزائر ، رغم ما تعانيه موازنات تلك الدول من أعباء ، ومن هنا تبرز أهمية التكامل الوظيفي بين القطاع الوقفي ودور الدولة في اقتصاديات تلك الدول ، غير أن تحقيق فعالية هذا الدور يتطلب في اعتقادنا -كما يطرحه المقال- ضرورة الدمج الكلي للنظام الوقفي و في المنظومة المالية والاقتصادية الوطنية، وضمن هذا الإطار يتم ربط النظام الوقفي بالموازنة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يتطلب البحث عن الطرق والسبل والآليات التي من شأنها ترتيب هذا الاندماج بحسب متطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المصادر والمراجع:

- * جان بابتيست ساي (Jean baptiste say) ، ولد في ليونفي 5 يناير 1767 وتوفي في باريس 14 نوفمبر 1832، ويعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وهو القائل بقانون المنافذ، أو قانون تصريف المنتجات الذي يتلخص في أن المنتجات تستبدل بمنتجات، وأن النقود هي إلا وسيلة وواسطة.
- ¹ - منصور احمد إبراهيم ، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية ، رؤية إسلامية مقارنة ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط1 2007 ص 109 .
- ² - يوسف خليفة يوسف، نظام مجتمع التكافل الذي أجده الإسلام يحاول منافسة دولة الرفاهية ضمن إمكانيات محدودة ، ندوة دولة الرفاهية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصر ، نوفمبر 2005 (z 28-30 نقلا عن : Nidolasbarre, **économics of the welfare state**: (oxford new York , university press, 2004, pp60-61)
- ³ - الفارسي عبد الرزاق فارس ، العولمة ودولة الرعاية في أقطار مجلس التعاون ، ندوة المجتمع و الاقتصاد أمام العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير سمير أمين وآخرون ، بيروت ، ط1 2004 p 0 126-127.
- ⁴ - المرجع نفسه ، ص 117.
- ⁵ - كزافيي عريف، البيروقراطية في التحليل الاقتصادي، حول اقتصاد عمومي ، ترجمة: محمد الصغير جاري ، 2005 p 0 209-211 نقلا عن: James o'connor, the fiscal: crisis of the state , Cambridge 1973 .
- Jurgen Habermas, legitimation crisis , Boston , 1975.
- Fred Hirsch , the social limits to growth, New York , 1976.
- A.O. Hirschman, **the welfare state in trouble**: systemic crisis or growing pain , American Economic review 1980, vol 70 n° 2, pp 113-116
- ⁶ محمد عمر شابرا، فولكر نينهاوس، الاقتصاد والأخلاق ، -سلسلة حوارات القرن- دار الفكر ، دمشق 1432 هـ/ 2011 6 391.
- ⁷ - كزافيي عريف ، مرجع سابق، ص 16 . نقلا عن: James Buchanan: the limits of liberty, university of chicago , press 1975 .
- ⁸ - كزافيي عريف ، مرجع سابق، ص 142.

* ليس أدل على ذلك من تصدع واختيار النظام الاشتراكي في العقد الأخير من القرن الماضي، والتناقضات التي آلت إليها المنظومة الرأسمالية وأبرز الأزمات الاقتصادية الراهنة .

⁹ - صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات و المؤسسات) دار الفجر، ط 1 2006 , p 0 644-645.

¹⁰ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ع 010 22012 156 0 .